ظاهرة تراجع العضوية في الأحزاب السياسية: دراسة في المفهوم والمحددات

The phenomenon of declining membership in political parties: a study of the concept and determinants

حازم عمر

مدرس العلوم السياسية – جامعة السويس

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في محددات تراجع العضوية في الأحزاب السياسية، من خلال التركيز على جانب الطلب والذي يتمثل في الأفراد المتطلعين للانضمام للأحزاب والتي تشمل عدة محددات منها تزايد دور الأفراد في الحياة السياسية، وتزايد جمهور وسائل التواصل الاجتماعي، والطموح السياسي للأفراد وكفاءتهم الشخصية. وأيضاً من خلال التركيز على جانب العرض والذي يتمثل في البيئة التي تعمل فيها الأحزاب وما تشهده من حالة العجز الديمقراطي وتراجع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الولاء الحزبي وظهور الحزبيين غير المخلصين، وتراجع الثقة في الأحزاب، وسلطوية صنع القرار وضعف قنوات التجنيد. وتؤكد الدراسة أن التطورات التكنولوجية وما أفرزته من تطبيقات في مجال شبكات التواصل الاجتماعي قد أثر على رغبة الأفراد في الانضمام للأحزاب بشكل رسمي، وهو ما يؤكد وجود علاقة إيجابية بين تنوع وسائل التواصل الاجتماعي وتعدد أدوات التعبير عن الآراء وبين تراجع قدرة الأحزاب في تجنيد وجذب أعضاء جدد.

الكلمات المفتاحية: العضوية الحزبية، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، وسائل التواصل الاجتماعي، العجز الديمقراطي

Abstract:

The purpose of this study is to examine the factors that contribute to reduce membership in political parties. It could potentially be accomplished by concentrating on the demand side, which comprises of people who want to join parties. Numerous factors contribute to this aspect, including the growing influence of people in politics, the size of the social media audience, peoples' political ambitions, and their level of competence.

The supply side, which includes the setting in which parties conduct business, is another area of emphasis in the study. This includes the current democratic deficit, the deterioration of the social and economic conditions, the frailty of party allegiance, the appearance of party members who aren't committed, the erosion of public confidence in parties, the authoritarian style of decision-making, and the frailty of recruitment channels. The study comes to the conclusion that people's willingness to officially join parties has been impacted by technology advancements and the social media applications that have resulted from such advancements. This demonstrates that there is a direct correlation between the variety of social media and the abundance of instruments for expressing opinions and the reduction in political parties' capacity to draw in new supporters.

Key Words: Party membership, political parties, political participation, social media, democratic deficit

مقدمة:

تشير العديد من البحوث الميدانية إلى تراجع عضوية الأحزاب وانخفاض النشاط الحزبي في العالم مما دفع الباحثين إلى توصيف أزمة الأحزاب السياسية بأنها أزمة عضوية وانتماء، لأن تراجع العضوية جعل الأحزاب منفصلة بشكل متزايد عن المجتمع، وأدى ذلك إلى تراجع دورها في عملية التعبئة والحشد، وفي إقامة روابط تنظيمية مع الناخبين[١]. وفي المقابل يجادل جانب من الباحثين بأن أزمة العضوية لم تؤد إلى اختفاء دور الأحزاب وأن الأعضاء لا يزالون يلعبون دورًا قيمًا داخل الأحزاب، ليس فقط من حيث التعبئة والحشد ولكن أيضاً من حيث الشرعية، وأنهم لا يزالون يمثلون رصيداً مهماً للمنظمات الحزبية لاسيما في المنافسة الانتخابية[٢].

ويكشف الجدل المشار إليه إلى وجود أزمة عضوية في الأحزاب السياسية على الرغم من أهميتها فهي العنصر التنظيمي الذي لازال يجعل الأحزاب مستمرة فبدونه لن تكون هناك أحزاب ولن تكون هناك ممارسة للديمقراطية. ونظراً لوجود اتفاق بين الباحثين على عدم وجود بيانات دقيقة حول حجم العضوية داخل الأحزاب سواء في الديمقراطيات الراسخة أو الناشئة وأن ما يتم الحصول عليه هو من واقع المسوح التي تجريها مراكز الأبحاث فقد

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات المتعلقة بدراسة التنظيمات السياسية لاسيما التي ركزت على جانب العضوية بشكل محوري.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي أدت إلى تراجع العضوية في الأحزاب، بهدف فهم أسباب هذه الظاهرة. ومن ثم يصبح السؤال الرئيس لهذه الدراسة ما هي محددات تراجع العضوية في الأحزاب السياسية؟ وتفترض الدراسة أنه كلما تنوعت وسائل التعبير عن الآراء وتعددت بدائل التأثير على السياسات كلما أثر على قدرة الأحزاب في تجنيد وجذب أعضاء جدد.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ المحور الأول، يعرض مراجعة للأدبيات في مجال العلوم السياسية التي تناولت دوافع انخراط الجمهور في السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة. ويناقش المحور الثاني أهمية العضوية الحزبية في الدراسات الكلاسيكية والحديثة، ومفهومها من منظور الدولة والحزب والفرد. بينما يدرس المحور الثالث محددات تراجع العضوية الحزبية من جانب الطلب والعرض أي من جانب الأفراد والأحزاب.

المحور الأول:

العضوية الحزبية في دراسات السياسة المقارنة

يعرض هذا المحور مراجعة للبحوث والدراسات التي تناولت موضوع العضوية الحزبية سواء التي تناولت العوامل التي تدفع المواطنين إلى دخول المجال السياسي بشكل عام أو حوافز الأحزاب لتجنيد الأعضاء أو تأثير تراجع العضوية على التماسك الحزبي.

فعلى صعيد انخراط المواطنين في المجال السياسي بصفة عامة، سعت دراسة إلى البحث في الأدبيات المتعلقة بدخول الفاعلين السياسيين مجال العمل العام بهدف تجميع الأنماط والاتجاهات التي تسهم في تفسير عوامل انخراط بعض الأشخاص في السياسة[٣]، لاسيما وأن هذه العوامل تتأثر بواقع الديمقراطية في المجتمعات والانقسامات السياسية والاجتماعية على أساس العرق والجنس والانتماء.

واعتمدت الدراسة على تجميع عدد كبير من الأدبيات الحديثة منها الدراسات التي تستخدم بيانات التعداد السكاني لتقديم وصف غني لمن يترشح للمناصب من بين جميع السكان من أصحاب المناصب المؤهلين، ومنها

الدراسات التي ركزت على الأنماط الشائعة في التمثيل كالجنس والعرق والإثنية والثروة والطبقة والعمر وتأثيرها على دخول بعض الأشخاص السياسة، ومنها الدراسات الميدانية التي ركزت على تكلفة التنافس، واحتمالية الفوز بالانتخابات، والمحددات التنظيمية لحسابات قرارات الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى المحددات المؤسسية مثل القواعد الانتخابية والترتيبات التنظيمية الأخرى التي تؤثر على دخول الأشخاص المجال السياسي.

وتوضح الدراسة أن نتائج البحوث الميدانية كشفت عن محددات دخول بعض الأشخاص مجال السياسة، فمنها على المستوى الشخصي وهو الذي يتصل بدرجة طموح الأفراد في دخولهم هذا المجال، ومنها على المستوى المؤسسي والذي يرتبط بموقف الحزب تجاه الأشخاص المستهدف تجنيدهم وترشيحهم على قوائمه في الانتخابات، ومنها على مستوى الكفاءة الشخصية والذي يتصل بمهارات الأفراد الذين يتطلعون للترقي سياسياً ويتوقف على مستوى التعليم المدني والسياسي الذين يحصلون عليه مما يحفز الأحزاب للدفع بهم في الانتخابات. كما كشفت الدراسة أن البحوث الميدانية في مجتمعات مختلفة أوضحت أن الدخول السياسي هو أيضًا مهمة ذكورية إلى حد كبير لاسيما في دول العالم النامي، حيث تشير التقديرات إلى أنه في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٩ في الهند بلغ عدد المرشحات من النساء ٩٪ فقط من إجمالي المرشحين. كما أن الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في قرار دخول الأفراد السياسة، فتشير البيانات إلى أن غالبية أعضاء الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية جاءوا من خلفيات اجتماعية واقتصادية ثرية، وفي أمريكا اللاتينية تشير البيانات إلى أن غالبية المشرعين هم من المهنيين ذوي الياقات البيضاء بينما ينتمي حوالي ٥ إلى ٢٠٪ فقط من المشرعين في هذه البلدان إلى الطبقة العاملة.

وعلى صعيد دوافع انضمام المواطنين للأحزاب السياسية، ففي دراسة حول العضوية الحزبية والمشاركة السياسية[٤]، ناقشت أسباب قيام الأحزاب بتجنيد الأعضاء وكذلك دوافع انضمام الناس إلى الأحزاب، وقدمت الدراسة تفسيرات عامة بشأن قيام الأحزاب بالتجنيد وتمثلت في: أهمية الأعضاء في المساعدة في الحملات الانتخابية، وتوفير الشرعية للانتخابات، والمساهمة في إدارة وتمويل الحزب، وتقديم مرشحين جدد للمناصب العامة، وترسيخ دور الحزب في المجتمع. كما أوضحت الدراسة أنه لا توجد أسباب محددة لانضمام الناس للأحزاب السياسية، فبعضهم ينضم للحصول على المناصب العامة والترشح في الانتخابات أو الحصول على الخدمات المادية أو الحصول على المنافع الاجتماعية، ويضاف إلى ذلك أن الفرد الذي ينضم للحزب يخسر بعض الأشياء كالمال

والوقت والفرص البديلة. وأشارت الدراسة إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت في التسعينيات على أعضاء الأحزاب في المملكة المتحدة، وأيرلندا، والدول الاسكندنافية كشفت أن الناس يعبرون في الغالب عن دوافع سياسية للانضمام للأحزاب رغبة في الدفاع عن معتقدات أيديولوجية من أجل أو ضد سياسات أو سياسيين معينين. كما تشير الدراسة أنه وفق نظرية الالتزام لبول ساباتير Paul Sabatier ينضم الأفراد ويصبحون ناشطين في التنظيمات السياسية بسبب تعاطفهم الأيديولوجي القوي مع الأهداف السياسية للمنظمة. كما أن ثمة اتجاه يذكر أسبابًا اجتماعية، مثل التقاليد العائلية والأعراف الاجتماعية، فتشير دراسة للحزب الاشتراكي الإيطالي إلى أن حوالي ثلث أعضائه انضموا للحزب نتيجة تأثير العائلة والأصدقاء، ولكن مع تراجع الشبكات الاجتماعية التقليدية جعل احتمالية أن تكون الدوافع الاجتماعية لعضوية الحزب ضعيفة.

كما أشارت الدراسة إلى أن الحوافز المادية قد تكون دافعًا للانضمام للأحزاب، مثل توفير الوظائف أو الحصول على معاملة تفضيلية أو ترقية. ففي أواخر عام ١٩٩٠، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه للحصول على وظيفة في الخدمة المدنية في ولاية إلينوي، كان على المتقدمين اجتياز امتحان والحصول على موافقة من رئيس الحزب في المقاطعة، ولكن مثل هذه الدوافع لا يتم الإعلان عنها بشكل كافٍ وصريح.

وتوضح الدراسة أنه نتيجة التراجع العام في العضوية تنظم الأحزاب حملات تجنيد للشباب والنساء بهدف زيادة الشرعية الانتخابية ومنح الناخبين شعوراً بالتمثيل الاجتماعي من خلال عضوية الحزب. وتستهدف الأحزاب في عملية التجنيد ما يسمى بشبكات التنظيمية البديلة مثل اتحادات المزارعين والمجموعات العرقية والطوائف الدينية التي تعمل على تعبئة المواطنين ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض لتعزيز العضوية الحزبية، أو أنها تنتظر التمويل العام من الدولة لتنفيذ أنشطة تعمل على جذب العضوية وإن كانت هذه الآلية قد واجهت مشكلات منها أن مقدار التمويل والإعانات المالية يكون مبنياً على حجم العضوية الفعلي للحزب مما دفع بعض أحزاب الشباب الدنماركية والنرويجية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين إلى تقديم أوراق عضوية مزورة من أجل الحصول على الأموال العامة.

وفي ذات السياق، تناولت دراسة الحوافز التي تجعل الناس ينضمون إلى حزب سياسي[٥] واعتمدت الدراسة على نموذج الحوافز العامة أو ما يسمى بـ General Incentives Model الذي أعده كلاً من باتريك سيد وبول

وايتلي Patrick Seyd and Paul Whiteley لأول مرة في برنامجهما البحثي الرائد حول أعضاء الأحزاب السياسية والذي أصبح منهجًا مقبولًا على نطاق واسع في السياسة المقارنة لفهم سبب انضمام بعض المواطنين في الديمقراطيات الليبرالية إلى الأحزاب السياسية ويصبحون ناشطين داخلها.

وكانت طريقة اختبار صلاحية نموذج الحوافز العامة هي إجراء استطلاع لأعضاء الأحزاب وطرح الأسئلة عليهم المتعلقة بمتغيرات النموذج حول هوية الأعضاء والأسباب التي يقدمونها للانضمام إلى الأحزاب، ويركز نموذج الحوافز العامة على افتراض أن المشاركة تحدث استجابة لأنواع مختلفة من الحوافز، ولكنها تتجاوز التحليل الاقتصادي الضيق للحوافز لتشمل الارتباطات السلوكية مثل قوة الالتزام أو التماهي مع حزب أو زعيم معين، والمخاوف الأخلاقية، وضغوط الأعراف والتقاليد الاجتماعية.

وأجرت الدراسة تحليل مجموعة بيانات تجمع بين أعضاء الأحزاب والمؤيدين من غير الأعضاء لاستكشاف ما يميز المجموعتين عندما يتعلق الأمر بقرار الانضمام إلى الحزب، وقد شملت الدراسة بيانات ١٢٠٧٩ شخصاً لعدد ستة أحزاب بالمملكة المتحدة البريطانية بعد انتخابات ٢٠١٥ وهي أحزاب العمال، والمحافظين، والديمقراطي الليبرالي، وحزب استقلال المملكة المتحدة، وحزب الخضر، والحزب الوطني الأسكتلندي، حيث ذهب نحو ٥٧٠٠ عضو إلى حد الانضمام رسميًا إلى الأحزاب، في حين لم يفعل ذلك نحو ٦٣٧٩ عضو. وحرصت الدراسة إلى معرفة دوافع انضمام المشاركين ليصبحوا أعضاء بشكل رسمي في هذه الأحزاب بينما أكتفى الأخرون بأن يكونوا مؤيدين فقط.

وافترضت الدراسة أن يكون المؤيدون ذوو المستويات الأعلى من التعليم والطبقة الاجتماعية، أكثر عرضة لأن يكونوا أعضاء في الحزب؛ وأن أعضاء الحزب من المرجح أن يكونوا أكثر راديكالية من مؤيدي الحزب وأن هذا الدافع الأيديولوجي هو دافع مهمًا للانضمام إلى الأحزاب، وتوقعت الدراسة أن يكون لدى الأعضاء دوافع تعبيرية أعلى مقارنة بمؤيدي الحزب، أو أن يكون الانضمام إلى حزب نتيجة لدوافع ذاتية ضيقة بسبب المكافآت أو الإرضاءات التي تتدفق إلى الأعضاء الرسميين، وبعبارة أخرى، يُنظر إلى العضوية على أنها طريق ضروري لتحقيق نتيجة معينة من شأنها أن تفيدهم شخصياً.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين في دوافع المؤيدين التي تبرر تفسير انضمامهم إلى الأحزاب. فكشت نتائج الدراسة أن الموارد الاجتماعية والديموغرافية يمكن أن تكون عاملاً مهمًا في عضوية الحزب، فكان أغلب الأعضاء الرسميين من الذكور والطبقة المتوسطة والمتعلمين، وكذلك الدوافع الايدولوجية كان لها تأثير في انضمام المؤيدين ليصبحوا أعضاء رسميين لإيمانهم بقدرة الحزب على إحداث تغيير سياسي داخل المجتمع. كما رجحت الدراسة من تأثير الدوافع الذاتية في الانضمام إلى حزب بهدف الحصول على منافع سياسية.

وهكذا، تتعدد العوامل التي قد تحفز الفرد على الانضمام إلى حزب سياسي، وأن جميع العوامل التي تشكل نموذج الحوافز العامة مهمة وتؤثر على قرار الانضمام بطرق مختلفة سواء كان إحساس العضو بالفعالية السياسية على المستوى الشخصي أو الجماعي، أو إيمانه بأفكار ومعتقدات الحزب أو التزامه واعتقاده بأهمية عملية المشاركة السياسية.

وعلى صعيد انضمام فئة الشباب للتنظيمات السياسية، فتشير دراسة ميدانية حول أسباب انضمام الشباب للأحزاب من خلال إجراء استطلاع رأي لعينة من ٤٠٠٦ من الأعضاء الشباب في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني إلى مجموعة من الدوافع التي تؤثر على قرار الانضمام، تتمثل في امتلاك الشباب لمجموعة من الموارد كالوقت والمال والمهارة الشخصية، إضافة إلى مجموعة الحوافز التي تقدمها الأحزاب، فكما يتوقع الأعضاء المحتملون تكاليف العضوية، مثل الوقت والمال، لكنهم يتوقعون أيضًا تحقيق مكاسب من عضويتهم، وتشمل هذه الحوافز المكاسب الفردية أو الجماعية التي تخدم الشباب[٦].

وافترضت الدراسة أنه كلما تم تجهيز الشباب بشكل أفضل لامتلاك مجموعة من الموارد، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والمهارات، زادت احتمالية مشاركتهم في السياسة وأن يصبحوا أعضاء في الأحزاب. وتوصلت الدراسة إلى تبابين دوافع انضمام الشباب للأحزاب من خلال تصنيف شباب الحزب إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى وهي الأكبر لديها مجموعة شاملة من الدوافع، تغطي الدوافع الأخلاقية والإيديولوجية والاجتماعية والمهنية. والمجموعة الثانية وتحتل المرتبة الوسط تتجاهل الدوافع المهنية ولكنها تعتبر الحوافز الأخلاقية والأيديولوجية والاجتماعية هي الدافع الرئيس في الانضمام للحزب. أما المجموعة الثالثة والأصغر عددًا فلا يحركها أي من هذه الحوافز؛ ودوافعهم لا تزال غير محددة. كما تشير الدراسة إلى أن الحوافز التي تقدمها الأحزاب تسهم في انضمام

الشباب لها، حيث يمكن أن يكون الحافز بمثابة توفير فرصة عمل، أو التعرف على قيادات الحزب وتوسيع الشبكات الاجتماعية ويكون لها تأثير كبير بالنسبة للشباب الذين يستعدون لسوق العمل، أو أن يكون الحزب أيضًا فرصة للشباب الذين يدرسون تخصصات مثل العلوم السياسية لاكتساب خبرة عملية في عالم السياسة الواقعي.

كما أوضحت الدراسة أن نتائج استطلاع الرأي أظهرت أن الأعضاء لديهم دوافع غير متجانسة وأن مواردهم تختلف بشكل ملحوظ، فمن المحتمل أن يصبح الشخص عضوًا على الرغم من الافتقار إلى الموارد الفردية. ولكن أيضًا يمكن أن يكون الافتقار إلى المعرفة بالسياسة سببًا للانضمام إلى حزب ما لاكتساب مثل هذه المعرفة. كما كشف تحليل بيانات الاستطلاع أن أعضاء الأحزاب أصبحوا مؤخرًا أكثر تنوعًا فيما يتعلق بخلفياتهم الاجتماعية والتعليمية وهذا يؤكد وجود مزيج من الموارد والدوافع التي قد تحتاج إلى مزيد من الدراسات اللاحقة بعد فترة زمنية من العضوية للحزب، فمدة العضوية تؤثر على طبيعة الدوافع للاستمرار في العضوية مما يسهم في معرفة المبررات اللاحقة للعضوية التي قد يطرأ عليها تغيراً بمرور الوقت.

وعلى صعيد ترشيح الأحزاب للغرباء في الانتخابات، فقد ناقشت دراسة تأثير تراجع العضوية الحزبية على التماسك الحزبي داخل البرلمان نتيجة قيام أعداد متزايدة من الأحزاب بتجنيد غير الأعضاء كمرشحين لها في الانتخابات التشريعية[٧]. وحللت الدراسة بيانات ٢٠٠٠ نائب من البرلمان الألماني خلال الفترة من عام ١٩٥٣ إلى عام ٢٠١٣، بهدف دراسة تأثير طول فترة العضوية في الحزب على مؤشرات تماسك وانسجام الأعضاء داخل البرلمان. حيث تشير الدراسة إلى تراجع في العضوية الحزبية في عدد متزايد من البلدان وبرز ذلك بدخول الغرباء السياسيين إلى أعلى المستويات والمكاتب السياسية في الأحزاب وترشحهم على قوائمها، مثل دونالد ترامب في الولايات المتحدة، أو إيمانويل ماكرون في فرنسا، أو أندريه بابيش في جمهورية التشيك. ومع تزايد هذه الظاهرة دفع قادة الأحزاب إلى تسمية مرشحين دون عضوية حزبية سابقة أو خبرة سياسية في الانتخابات التشريعية والرئاسية مما أثر على التماسك الحزبي.

وافترضت الدراسة أن الذين يفتقرون إلى النشاط الحزبي والعضوية طويلة الأمد، يميلون إلى أن يكونوا أقل نجاحًا في الحصول على مناصب حزبية أو برلمانية، ويميلون إلى الانشقاق عن خط الحزب، كما افترضت أن عمليات التنشئة الاجتماعية المحفزة للولاء والتماسك الحزبي من المرجح أن تتم قبل دخول الأعضاء للبرلمان.

وجادلت الدراسة بأن الانضمام إلى حزب سياسي يستلزم مجموعة من العمليات كالتنشئة الاجتماعية واستيعاب قيم الحزب ومعاييره، والتي بدورها تشكل مواقف وسلوك أعضاء الحزب، بما يسهم في تجانس المواقف السياسية والتي تعد ضرورة لوحدة الحزب، خاصة بالنسبة للأحزاب التي تشكل الحكومة والتي تعتمد باستمرار على نوابها لدعم سياساتها ومقترحاتها المتعلقة بالميزانية، لأنه بدون وحدة حزبية مستقرة ومتجانسة، تواجه الحكومات صعوبة في إقرار التشريعات وتنفيذ سياساتها.

وقد استفادت الدراسة مما يسمى بـ "الأصوات الحرة"، أي التصويت بنداء الأسماء، في البوندستاغ الألماني من عام ١٩٥٣ إلى عام ٢٠١٣ لدراسة الآثار المترتبة لعملية التنشئة الاجتماعية على تماسك الحزب في التصويت البرلماني. وكشف تحليل بيانات الاستطلاع أن المرشحين الذين خضعوا لعمليات التنشئة الاجتماعية داخل الحزب هم أقل عرضة للانحراف عن رأي الأغلبية في حزبهم، ومن المرجح أن يتبعوا موقف الحزب بدلاً من آرائهم الخاصة في حالة الصراع.

وفي ذات السياق، ذهب اتجاه من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين الرأي العام والمواقف السياسية للأحزاب بمعنى أخر دراسة الصلة بين التفضيلات العامة للمواطنين ومواقف الأحزاب السياسية، وتفترض الدراسة أنه كلما زاد الدعم الشعبي لقضية سياسية محددة، زاد احتمال أن يتخذ الحزب السياسي موقفًا لصالح هذه القضية وأن الارتباط بين مواقف الأحزاب والرأي العام يضعف بمجرد دخول الأحزاب إلى الحكومة[٨].

وتشير الدراسة إلى أنه في العديد من التعريفات المعيارية للأنظمة الديمقراطية، يُتوقع من الأحزاب السياسية أن تمثل ناخبيها وأن تتبع السياسات التي وعدت بتقديمها لضمان وجود صلة بين تفضيلات الجمهور والنتائج السياسية مما يزيد من ثقة المواطنين في الأحزاب وقد يحفزهم للانضمام إليها. وفي هذا الصدد، تجادل الدراسة بأن هناك اختلاف بين الأحزاب الجماهيرية والبرامجية أو المتخصصة في الاستجابة لتفضيلات المواطنين أو الناخبين، فالأحزاب الجماهيرية تسعى إلى تعظيم حصتها من الأصوات وتستهدف في سياساتها عامة الناس، بينما الأحزاب المتخصصة تسعى إلى تحقيق السياسات بشكل أكبر بهدف الاستجابة لتفضيلات مؤيديها، وعندما تصل الأحزاب السياسية لمرحلة تشكيل الحكومة تصبح مقيدة عند تنفيذ الوعود الانتخابية. وهذا يعني أنهم، على عكس أحزاب المعارضة، أقل قدرة على الاستجابة والتفاعل مع أولويات القضايا لدى الجمهور.

وتسهم هذه الدراسة في استكشاف العلاقة بين الرأي العام والأحزاب السياسية في قضايا سياسية محددة. وتأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المواقف السياسية للأحزاب مرتبطة بتفضيلات عامة الناس أو مؤيديهم، وما إذا كانت هذه العلاقة تعتمد على ما إذا كان الحزب حزبًا جماهيرياً أو حزباً سواء كان داخل الحكومة أو خارجها. وللقيام بذلك، أجرت الدراسة تقييم مواقف الأحزاب السياسية في البوندستاغ الألماني بشأن ١٠٢ مقترحًا سياسيًا محددًا في الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠١٠. وتتعلق القضايا بالتغييرات السياسية المحتملة مثل زيادة الضرائب على البنزين أو زيادة حجم الانتشار العسكري الألماني في أفغانستان وغيرها من المقترحات. وسجلت الدراسة تصريحات الأحزاب السياسية حول هذه القضايا السياسية في صحيفتين رئيسيتين للتحقق فيما إذا كانت هذه التفضيلات لعامة الناس أو لمؤيدي الأحزاب.

وتشير الدراسة إلى أن هناك أدبيات واسعة تناولت دور الأحزاب السياسية في تمثيل الجمهور، وأنه عادة كان يتم قياس التفضيلات العامة والمواقف السياسية على مقياس اليسار واليمين. وفي العشر سنوات الأخيرة بدأ الباحثون في دراسة قضايا أكثر واقعية (مثل الهجرة أو السياسة البيئية أو السياسات الصحية.. إلخ)، مما أدى إلى تعزيز فهم كيفية تأثير هذه القضايا على المواقف السياسية للأحزاب واهتمامها بها.

وفسرت الدراسة تبني الأحزاب لمواقف وسياسات محددة عندما تحظي بدعم شعبي باعتبار أن هذه السياسات تنتهي بالتأثير على حياة المواطنين من ناحية، وأن السياسيون في الأحزاب يكونوا مدفوعين بالرغبة في إعادة انتخابهم من ناحية أخرى. كما فسرت الدراسة أن الارتباط بين مواقف الأحزاب والرأي العام يضعف بمجرد دخول الأحزاب إلى الحكومة مقارنة بأحزاب المعارضة نتيجة لأن الأحزاب المُشكِلة للحكومة أو المشاركة في تشكيلها تتحمل قدراً أكبر من المساءلة عن تنفيذ وعودها الانتخابية مقارنة بأحزاب المعارضة، وبالتالي فإن الحيز المتاح لها للمناورة أقل، كما أن الأحزاب تكون في حاجة إلى الاتفاق مع شركاء الائتلاف حول قضية ما تحد من قدرة الحزب على اختيار موقف يحظى بشعبية سواء بين الجمهور أو مؤيديه. إضافة إلى ذلك، وعلى عكس أحزاب المعارضة، يتعين على الأحزاب الموجودة في الحكومة أن تأخذ في الاعتبار بشكل مباشر القيود مثل ميزانية الحكومة والالتزامات الدولية من اتفاقيات وغيرها، وبالتالي فهي أكثر محدودية في المواقف التي يمكنها اتخاذها وذلك بخلاف أحزاب المعارضة أو البرامجية التي يتاح لها أن تتجنب الإعلان عن مواقفها التي لا تحظى بشعبية.

وتوضح الدراسة أن التحديات التي تواجه الاستجابة لتفضيلات عامة الناس أو المؤيدين قد يوثر على رغبة الأشخاص في الانضمام للأحزاب.

وهكذا، ناقشت الأدبيات في مجال الأحزاب العضوية الحزبية باعتبارها من الموضوعات والقضايا المهمة. فإذا كانت الأحزاب هي موتور الديمقراطية فإن الأعضاء هم موتور الأحزاب، ومن الواضح أن الدراسات سارت في هذه الاتجاه من حيث معالجتها لدوافع انضمام الأفراد للأحزاب أو الحوافز التي تقدمها الأحزاب لتجنيد الأفراد ليصبحوا أعضاء، بينما أزمة تراجع العضوية لم تحظ بنصيب كبير من الاهتمام. لذا، من كان من الأهمية عرض الأدبيات لفهم طبيعة معالجتها لأزمة العضوية الحزبية.

المحور الثاني:

مفهوم العضوية في الأحزاب السياسية

يناقش هذا المحور الاهتمام الأكاديمي بدراسة العضوية الحزبية، كما يناقش مفهوم العضوية الحزبية من منظور الدولة والحزب والفرد وأهميتها في ضوء التطورات التكنولوجية وتزايد دور وسائل التواصل الاجتماعي في المجال الاجتماعي والسياسي.

أولاً: الاهتمام الأكاديمي بدراسة العضوية الحزبية

تشهد الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة تحولات مهمة على صعيد التنظيم، نتيجة تعدد أدوات الاتصال الجماهيري الجديدة والتي قللت من أهمية الهياكل التنظيمية والعضوية داخل الأحزاب وأثرت على الدور الذي تلعبه الأحزاب "على الأرض"، حيث أشارت عدد من الدراسات إلى أن الأحزاب أصبحت منفصلة بشكل متزايد عن المجتمع، وأن أشكال التعبئة الحزبية قد تراجعت، وأنها تواجه صعوبات متزايدة في إقامة روابط تنظيمية مع الناخبين[٩].

وقد بُذلت العديد من المحاولات الأكاديمية لدراسة العضوية الحزبية وتصنيفها على الصعيد النظري والميداني، فقد وضعت الدراسات الكلاسيكية تصورًا لدراسة عضوية الحزب وفقًا لدرجة نشاطها، فنظرت الدراسة المبكرة لروبرت ميشلز إلى عضوية الحزب على أنها هرم يشغل فيه القادة المناصب العليا، يليهم بيروقراطيو الحزب

ثم أعضاء الحزب الباقون ومعظمهم غير ناشطين[١٠]. بينما ذهب موريس دوفرجيه إلى أبعد من ذلك وأشار إلى فئة المؤيدين الذين يتم تعريفهم على أنهم أولئك الذين "يعلنون دعمهم لأيديولوجية الحزب ويقدمون بعض أشكال الدعم، لكنهم لا ينتمون إلى التنظيم الحزبي". بمعنى آخر، المؤيدين ليسوا أعضاء بشكل رسمي في الحزب، لكنهم أكثر من مجرد أشخاص يصوتون للحزب نتيجة دافعهم في التأييد[١١]. وتتسق فكرة المؤيدين التي طرحها دوفرجيه مع فكرة المتعاطفين في الأحزاب المعاصرة، والتي أصبحت ذات أهمية متزايدة في التنظيمات الحزبية خاصة أحزاب الكادر التي تعتمد على المؤيدين لسياساتها أكثر من الأحزاب الجماهيرية التي تعتمد على الناشطين والأعضاء الرسميين وكذلك الأحزاب المتطرفة التي تسعى إلى كسب مزيد من المؤيدين من خلال استغلال رغبتهم وحماستهم الزائدة تجاه القضايا التي تروج لها تلك الأحزاب[١٢].

أما بالنسبة للدراسات والبحوث الحديثة، فتناولت موضوع العضوية الحزبية من اتجاهات مختلفة، فدرس اتجاه من الباحثين أزمة العضوية، من خلال بحث موضوع تراجع عضوية الأحزاب عبر الديمقراطيات الأوروبية وخارجها، واعتبروا أن هذا اتجاهًا منتشرًا في كثير من الأحزاب مما دفعهم إلى التشكيك في الدور المستقبلي للأحزاب السياسية كأدوات تمثيلية وتشاركية على حد سواء[١٣].

وركز اتجاه ثاني من الباحثين على دراسة خبرات وأعضاء الحزب، وكشفت أن خصائص وخبرات أعضاء الأحزاب متنوعة، لا سيما من حيث نوع وكثافة مشاركتهم ونشاطهم، واعتمدت كل هذه الأبحاث تقريبًا على البيانات التي تم الحصول عليها فعلياً من الأحزاب السياسية حيث كان الاهتمام الأكاديمي الغربي يركز في المقام الأول على خصائص وأنشطة الأعضاء الرسميين الذين يظهرون في قوائم عضوية الأحزاب، وأشارت إلى أن تراجع النشاط عالي الكثافة للأعضاء نتيجة للأزمات التي تشهدها التنظيمات الحزبية[١٤].

وعالج اتجاه ثالث من الباحثين موضوع العضوية الحزبية من منظور أكثر مرونة نتيجة ظهور العديد من الإصلاحات التنظيمية، حيث يتحدى هذا الاتجاه فكرة العضوية الرسمية في الحزب، والاعتراف بأهمية أشكال الانتماء الحزبي، بما يتجاوز عضوية الحزب الرسمية، وقد شملت هذه الإصلاحات، إنشاء شبكات الأصدقاء والمؤيدين التي تشجع مشاركة غير الأعضاء في تطوير السياسات الحزبية واختيار المرشحين عبر الانترنت من

خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الحزب الالكترونية[١٥]. وإن كان هذا الاتجاه يوجه له انتقادات بأنه يغفل توضيح الحدود التنظيمية والتمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء[١٦].

ثانياً: مفهوم العضوية الحزبية من منظور متعدد

تعني العضوية الحزبية أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، فلا يوجد شيء اسمه عضوية كـ "مقاس واحد يناسب جميع الأشخاص" داخل التنظيمات السياسية، نظراً لاختلاف تجربة العضوية من حزب لأخر ومن تنظيم لأخر. ففي مصر، المعني الذي تعنيه أن تكون عضواً في حزب الوفد قبل عام ١٩٢٥ يختلف كثيراً عما تعنيه العضوية في حزب الوفد عام ٢٠٢٠، والمعني الذي تعنيه العضوية في تنظيم الاتحاد الاشتراكي في ستينيات القرن العشرين يختلف عن المعني الذي تعنيه العضوية في كيان تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وفي بريطانيا، المعنى الذي يعنيه أن تكون عضواً في حزب الخضر، يختلف كثيراً عما تعنيه العضوية في حزب العمال أو المحافظين.

وهكذا، تختلف معاني ومضامين العضوية الحزبية من حزب لأخر ومن تنظيم لأخر ومن شخص لأخر، لأن العضوية بالنسبة للأشخاص تعكس تفضيلاتهم السياسية وأنماط حياتهم، وما تقدمه لهم التنظيمات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح من معايير مختلفة للممارسة الديمقراطية وكذا الاستجابة لمطالبهم وتوقعاتهم. ونظرًا لتنوع تجارب العضوية ومجموعة التأثيرات على ما تعنيه العضوية في الحزب، فإن مفهوم العضوية يجب أن يُفهم على أنه مفهوم مائع ومتنازع عليه. ويصبح من الأهمية بمكان التمييز بين التعريفات التنظيمية للعضوية من منظور الدولة أو الحزب أو الفرد.

١. العضوية من منظور الدولة

يقصد بمفهوم العضوية الحزبية من منظور الدولة أي من وجهة النظر القانونية والرسمية والتي يتم التعبير عنها وفقًا للوائح التي تنظم عمل الأحزاب السياسية. لذا، وفقاً لهذا المنظور تسهم العضوية التنظيمية في تشكيل الهياكل التنظيمية الرسمية للحزب، ويترتب عليها جوانب تنظيمية تتمثل في الوصول إلى موارد الدولة في حالة الحصول على التمويل العام والذي يتطلب في بعض الأنظمة السياسية عدد محدد من العضوية الرسمية. كما يترتب عليها جوانب تنظيمية في مجال حقوق العضوية وأدوارها ومسؤولياتها.

فالعضوية من المنظور القانوني لها تأثير في وضع تمييز واضح بين الأعضاء وغير الأعضاء، ووفقًا لهذا الاتجاه يتطلب من الأفراد التوقيع على بيانات العضوية وتحتفظ الأحزاب بسجلات لأعضائها تشمل الاسم والعنوان وأرقام الهوية الشخصية. وبهذه الطريقة، يتم إنشاء عضوية رسمية للحزب ويتم منح أولئك الذين ينتمون إليه الاعتراف والحماية القانونية[١٧].

كما يمنح إنشاء العضوية الرسمية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الامتيازات والموارد مثل الحصول على التمويل العام الذي تمنحه الدولة للأحزاب، والوصول إلى صناديق الاقتراع، والوصول إلى القوائم الانتخابية، وغالبًا ما ترتبط هذه الموارد، بنظام تسجيل الأحزاب، لاسيما في الدول التي تفرض الحد الأدنى من متطلبات العضوية على الأحزاب السياسية مثل أستراليا وبلغاريا وكندا وكرواتيا وإستونيا ولاتفيا ونيوزيلندا والبرتغال. فعلى سبيل المثال، أقر البرلمان الهولندي قانون بشأن تمويل الأحزاب السياسية، وحدد الدعم الحكومي للأحزاب الممثلة في البرلمان والتي تضم في سجلاتها ١٠٠٠ عضو أو أكثر ويدفعون رسمًا سنويًا قدره ١٢ يورو، وعلى الرغم من أن القانون لم يحدد صراحة ما تعنيه العضوية، إلا أنه من خلال فرض متطلبات التسجيل والتي ترتبط بحد أدنى من العضوية كشرط للحصول على الدعم العام، فإن الأحزاب السياسية كانت مضطرة إلى إنشاء عضوية رسمية[١٨]. وهكذا، فوفقاً لمنظور الدولة فإن العضوية من ناحية الشكل القانوني هي الحزب، وفي الخيال القانوني هي روح الحزب، وهذا ما ينسجم مع المثل العليا السائدة في العلوم السياسية.

٢. العضوية من منظور الحزب

إن العضوية وفقاً لمنظور الحزب أشبه بالاتفاق أو العقد القانوني ما بين الشخص والتنظيم السياسي، حيث تتمتع الأحزاب بسلطة كبيرة في تحديد طبيعة عضوية الحزب ونوعية الارتباط الذي سيتم إنشاؤه مع المواطنين وذلك وفقًا للقواعد المنظمة لعمل الحزب[١٩]. وبهذا المعني تتأثر الأحزاب السياسية عند تحديد العضوية باعتبارين أساسيين؛ الأول اعتبار المنفعة الوظيفية بهدف الحفاظ على قاعدة العضوية، والثاني اعتبار الموازنة بين توقعات الدولة والفرد. ووفق هذين الاعتبارين تختار الأحزاب السياسية تسجيل أعضائها لعدة أسباب استراتيجية، فمن الناحية الوظيفية تعتقد أنها تمنحها ميزة تنافسية في الانتخابات من خلال الحشد والتعبئة للأنصار والمؤيدين، ومن ناحية الموازنة بين

توقعات الدولة والفرد، فتعتقد الأحزاب أنها تستطيع من خلال العضوية ترشيح الأعضاء في الانتخابات العامة وتوفير الموارد الخاصة بتمويل الدعم العام الممنوح من الدولة والذي يشترط تسجيل العضوية.

كما أن العضوية من منظور الأحزاب تختلف من تصنيف حزبي لأخر، فالعضوية بالنسبة لأحزاب الكارتل المحتكرة للمنافسة السياسية والمستهدفة للجميع تختلف عن معنى العضوية بالنسبة للأحزاب الجماهيرية والأيديولوجية، فأحزاب الكارتل قد لا تشترط أن يكون أعضاؤها ناشطين، حيث تنظر إلى الأعضاء السلبيين أو غير الناشطين على أنهم مرغوب فيهم أكثر[٢٠]، بينما الأحزاب الجماهيرية والايديولوجية تستخدم العضوية كهدف استراتيجي يسهم في حشد المؤيدين وخلق إحساس مشترك بالهوية[٢١].

وفي ضوء ازدياد دور وسائل التواصل الاجتماعي في المجال العام، أضافت سكارو أشكال جديدة للعضوية على النحو الذي يتيح للمواطنين فرص مختلفة للارتباط أو الانتساب أو التعامل مع الأحزاب السياسية، إما كأعضاء فرديين تقليديين، أو كأعضاء "خفيين" عبر الإنترنت، أو محافظين، أو متابعين أو أصدقاء على وسائل التواصل الاجتماعي، أو كأعضاء متابعين لأخبار الحزب، ويتميز كل خيار من خيارات الانتساب للأحزاب بإتاحة فرصة للوصول إلى الأحزاب بالشكل الذي يتناسب مع الفرد، وهو ما تحرص الأحزاب على دعمه لتعزيز التأييد لسياساتها[٢٢].

ومع تعدد الأطروحات حول توسيع فرص المشاركة للمواطنين بهدف تعزيز الديمقراطية، فاتجهت الأحزاب إلى إنشاء شبكات من المؤيدين وأتاحت فرص مشاركة لغير الأعضاء بهدف الوصول إلى ما هو أبعد من الأعضاء الرسميين المسجلين داخل الحزب.

فحزب العمال البريطاني، وحزب الديمقراطيون الاشتراكيون في ألمانيا، وحزب الاتحاد المسيحي في هولندا، والحزب الديمقراطي في إيطاليا، كلها أمثلة على الأحزاب السياسية التي يمكن للمواطنين الانضمام إليها رسميًا باعتبارهم "مؤيدين" أو "أصدقاء"، حيث توفر هذه الأحزاب للمواطنين وسيلة لإضفاء الطابع الرسمي على دعمهم للحزب دون أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية، والدافع الأساسي لإنشاء هذه الشبكات هو الوصول إلى قاعدة أوسع من الأشخاص المستعدين للتعبئة وتنظيم الحملات لصالح هذه الأحزاب، والاستفادة من خبرات الأفراد داخل المجتمع عند وضع السياسة المحلية[٢٣].

كما أقدمت العديد من الأحزاب السياسية على خلق فرص مشاركة لغير الأعضاء بهدف إعادة بناء العضوية بالمعنى الوظيفي وليس الرسمي، وتم تنفيذ هذه المبادرات عبر الإنترنت أو من خلال منتديات سياسية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٠، أنشأ حزب العمال، في أستراليا "مبادرة التواصل مع العمال" بهدف التواصل مع العمال وإشراكهم في المناقشات السياسية الخاصة بمطالبهم لتضمينها في برنامج الحزب. وفي عام ٢٠١٣، أطلق حزب العمال في المملكة المتحدة، مبادرة تشاور عبر الإنترنت بعنوان "بريطانيا" ورفعت المبادرة شعار شارك سواء كنت عضوًا في حزب العمال، أو عضوًا في نقابة عمالية، أو ممثلاً لمنظمة أو شركة تطوعية، أو لا شيء مما سبق، نريد أن نسمع أفكارك حول كيف يمكن لحكومة العمال القادمة معالجة التحديات التي تواجه بريطانيا[٢٤].

٣. العضوية من منظور الفرد

إن مفهوم العضوية الحزبية من منظور الفرد، لا تعني التوقيع على استمارة العضوية فحسب، بل يتم النظر إليها من جانب الحوافز والأنشطة التي تقدمها الأحزاب للأفراد والأشخاص لتدفعهم وتشجعهم ليصبحوا أعضاء في الحزب.

وبهذا المعنى فإن الحوافز التي تجتذب المواطنين للانضمام إلى الأحزاب والأنشطة التي يقومون بها تؤثر على طبيعة ما تعنيه أن تكون عضواً. ومع ذلك، فإن رسم الخط الفاصل بين الأعضاء والمؤيدين ليس بالمهمة السهلة. وإن كانت الحالة المثالية للعضوية الحزبية والتي يشعر المراقبين السياسيين والمهتمين بالعمل العام بالارتياح تجاهها، هي التي تكون فيها الحالة الرسمية للعضوية مصحوبة بنشاط مماثل، حيث يرتبط الانضمام إلى الحزب بإمكانية القيام بشيء ما داخله، وهو ما يتوافق بشكل وثيق مع نموذج الحقوق والالتزامات المعبر عنه في قوانين ولوائح الأحزاب، والذي يُعبر عنه أيضًا العديد من الأحزاب اليسارية الراغبة في فرض مثل هذه الالتزامات. وفي حين أنه لا يُتوقع من جميع الأعضاء المشاركة بشكل متساوٍ وبعضهم قد لا يشارك على الإطلاق، إلا أن هناك صلة مفترضة بين الأسباب التي تجعل الناس ينضمون إلى الأحزاب السياسية وأنواع وكثافة الأنشطة التي يقومون بها[٢٥].

فالعضوية الحزبية وفقاً لهذا المنظور تختلف من فرد إلى أخر نتيجة تباين الدوافع بين الأفراد من حيث امتلاك الوقت والمال والمهارة السياسية، وأيضاً تباين الحوافز المتوقع الحصول عليها من حيث المشاركة في

منتديات ومؤتمرات وحملات الحزب أو الترشح على قوائمه في الانتخابات أو الحصول على مكاسب فردية أو جماعية.

ومع التغيرات التي طرأت على الأحزاب والتطورات التي شهدتها وسائل الاتصال الحديثة وتزايد دور وسائل التواصل الاجتماعي جعلت فكرة الانتماء الحزبي تتضمن أشكال متعددة ويمكن التعبير عنها بصور مختلفة، ومع ذلك، فمن الممكن أيضًا أن ينضم شخص ما إلى حزب سياسي بناءً على عوامل تحفيزية بحتة مثل التعبير عن الدعم، أو التماهي مع مجموعة أشخاص داخل الحزب أو معتقد أو طبقة اجتماعية، والتي لا تتطلب أي نشاط آخر يتجاوز فعل الانضمام نفسه. في هذه الحالة، يصبح الدافع حصريًا لمفهوم الفرد لما يعنيه أن يكون عضوًا، دون أي صلة أخرى بالعمل التشاركي.

ويمكن التعبير عن فعل الانضمام للحزب من قبل الأفراد بعدد من الطرق المختلفة سواء كان ذلك كعضو رسمي، أو صديق أو مؤيد، أو القيام بعروض عامة للانتماء مثل ارتداء الشارات، أو عرض اللافتات، أو استخدام شعار الحزب كصورة ملف – بروفايل – شخصي على وسائل التواصل الاجتماعي، أو الإعجاب بحزب أو سياسي ينتمي لحزب على موقع فيسبوك[٢٦].

وعلى العكس من ذلك، قد يكون من المتصور أيضًا أن يقوم الفرد بنشاط دون أي نية للانضمام فعليًا إلى الحزب السياسي أي أنه يفعل ذلك دون أي دافع ارتباطي ضروري. ويتم التعبير عن العضوية، من خلال سلسلة متواصلة من المشاركة في شؤون الحزب مثل الاشتراك في الأخبار والمعلومات حول الخاصة بالحزب، والتطوع في حملات الحزب الانتخابية، ويمكن أن يكون هذا النشاط فرديًا أو جماعيًا في الواقع أو عبر الإنترنت، مما يفتح مجالاً واسعاً من أنماط العضوية وصور المشاركة الجديدة في الأحزاب والتي يتم التعامل معها في أدبيات المشاركة السياسية، ويمكن فهمها في سياق عضوية الحزب، وتم الاعتراف بها في أدبيات المشاركة السياسية[٢٧]، ولكن يجب فهم ذلك بشكل أكبر في سياق عضوية الحزب.

ويتضح من خلال العرض السابق مدى أهمية العضوية سواء من وجهة نظر الفرد أو الحزب أو الدولة، لأن العضوية هي المحرك الأساسي للحزب، فالأحزاب التي لديها عدد كبير من الأعضاء وتنظيم جيد للعضوية تتمتع بمزايا كبيرة في المجال السياسي، فضلاً عن قدرتها على تنفيذ مهام سياسية في مجال الدعاية الانتخابية وحشد

وتعبئة المواطنين وجمع المعلومات عن المتطوعين والترويج للحزب من خلال التواصل عبر الرسائل النصية والشبكات الاجتماعية.

وفي المقابل، فإن تراجع العضوية في العديد من الأحزاب سواء في النظم الديمقراطية الراسخة أو الديمقراطيات الناشئة يثير العديد من جوانب القلق منها؛ اتساع دائرة الفجوة بين الأحزاب وقواعدها الاجتماعية وبين السياسيين والناخبين، والحد من فرص المشاركة السياسية للمواطنين، وانفصال الناس عن خدمات الأحزاب التي تزودهم ببرامج تثقيفية وأنشطة اجتماعية، والتقليل من مساءلة القادة أمام أتباعهم وبالطبع تراجع شرعية القيادات الحزبية.

المحور الثالث:

محددات تراجع العضوية في الأحزاب السياسية

يركز هذا المحور على مناقشة محددات تراجع العضوية في الأحزاب سواء كانت عوامل تتعلق بالأفراد المتطلعين للحصول على العضوية أو لعوامل تتصل بالأحزاب التي يُفترض أنها تقوم بتحفيز الأفراد للانضمام إليها، وذلك بهدف فهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض العضوية الحزبية وتراجعها.

أولاً: محددات من جانب الطلب

يناقش هذا الجزء محددات تراجع العضوية الحزبية من جانب الطلب والتي تتمثل في تزايد دور الأفراد في الحياة السياسية، وتزايد جمهور وسائل التواصل الاجتماعي، والطموح السياسي للأفراد وكفاءتهم الشخصية.

١. تزايد دور الأفراد في الحياة السياسية

يتفق الباحثون أن الأحزاب السياسية في العالم تواجه أزمات في علاقتها بأعضائها وجمهور الناخبين، نتيجة التشابه بين الأحزاب في برامجها وسياساتها، وعدم تبنيها للأفكار الجديدة التي تشغل اهتمام المواطنين، وهيمنة فئة قليلة وتحكمها في إدارتها مما أصابها بالجمود التنظيمي، وتراجع ثقة الجمهور في نزاهة السياسيين ومدى تعبيرهم عن الصالح العام. وكان مؤدي ذلك تزايد دور الأفراد في الأفراد مقارنة بالأحزاب لاسيما في الانتخابات واعتماد

هؤلاء الأفراد على مهاراتهم وتواصلهم الشخصي مع الجمهور وهي ظاهرة تُعرف في أدبيات العلوم السياسية بالسياسة التي تعتمد على شخصية الفرد ذاته أو بالسياسة الشخصية Personalized politics حيث تفقد فيها الأحزاب نفوذها في اللعبة السياسية لصالح السياسيين الأفراد، ويتمتع الأفراد بسلطة أكبر من الحزب وتنخفض معه قدرة الحزب على العمل كمنصة لتعبئة الجماهير وتجنيد الأعضاء[٢٨].

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ازدياد دور الأفراد في المجال السياسي، منها؛ تجنب الأفراد الالتزام التنظيمي والقواعد المنظمة للمؤسسات التي يمارسون فيها عملهم السياسي، ودَّعم من ذلك الكاريزما التي يمتلكها المرشحون وتجعلهم الأقدر على كسب ثقة الناخبين خاصة الكتلة الحرجة التي عادة لا تحسم تفضيلها الانتخابي من ناحية، وتزايد الشعور والاعتقاد من الناخبين بالشخص الذي يخاطب مشاعرهم ويثقون به من ناحية ثانية[٢٩].

يضاف إلى ما سبق، هيمنت ثورة الاتصالات والمعلومات على كافة أرجاء العالم وما ارتبط بها من ظهور وسائل الإعلام الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي والتي أدت إلى شعور الأفراد بذواتهم وقدرتهم على التواصل عبر العالم الافتراضي مع الجمهور دون الالتزام بأعباء تنظيمية أو تكلفة مادية. كما أصبح الشخص هو مركز اهتمام الإعلام بأشكاله المختلفة، وفي هذا الصدد انتشرت بحوث التسويق السياسي والحملات الانتخابية التي أعطت اهتماماً كبيراً بالسمات الشخصية للسياسيين كأفراد، مما زاد من اعتقاد الأفراد بأن ظهورهم الجيد عبر المنصات الإعلامية المختلفة والتواصل مع الجمهور والتجاوب معهم تمثل مورداً سياسياً لا يقدر بثمن.

وثمة الكثير من الممارسات التي تكشف عن محورية الشخص أكثر من الأحزاب لاسيما في الانتخابات، وبرز ذلك بشكل واضح في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٨، وحرصت حملة أوباما على تقديم صورته باعتباره الشخص المخلص والملهم الذي ينتظره الأمريكيون، وكذا في انتخابات عام ٢٠١٦، ركزت حملة ترامب عل تقديم صورته بأنه الشخص العصامي الذي غاص في أعماق الحياة الأمريكية وأنه الأقدر على عقد الصفقات واتخاذ القرارات الجريئة. وتكرر نفس الأمر في فرنسا، فقد استطاع ماكرون أن يفوز بالانتخابات الرئاسية وأن يؤسس حزباً جديداً يحصل على الأغلبية في الجمعية الوطنية[٣٠]. وهناك الكثير من الأمثلة التي تدل على التصاعد المستمر لدور الأفراد في الحياة السياسية، مما جعل الناخبون أكثر اهتماماً بصورة وشخصية المرشحين ومدى قدرتهم على التفاعل

مع قضاياهم والاستجابة لها أكثر من الاهتمام بالأحزاب التي تواجه أزمات عميقة ومعقدة، فضلاً عن تراجع الثقة فيها وعدم قدرتها على التواصل مع قطاعات كبيرة من الجمهور.

وعلى الرغم من تزايد دور الأفراد في الحياة السياسية إلا أنه ليس من المؤكد علمياً أن يستمر هذا الدور في التزايد وأن يحل الأفراد محل المؤسسات كالأحزاب وهيئات المشاركة السياسية لاسيما مع التطورات التي تشهدها المجتمعات وحاجتها إلى العديد من المعالجات التشريعية والتي تتطلب مهارات وتخصصات فنية يصعب على الأفراد القيام بها مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على التخصص والعمل الجماعي، فضلاً عن المعني السلبي لدور الأفراد الذي قد يدفعهم لممارسات تتجاوز صلاحيتاهم الدستورية والقانونية. فعلى الرغم من أن السياسيين الأفراد يجذبون اهتمامًا متزايدًا أكثر من أحزابهم، إلا أن الأحزاب هي التي تعمل ككيانات رئيسية، وتهدف إلى الفوز في اللعبة السياسية من خلال الترويج للأفكار ومشاريع القوانين التي تناسب أجنداتها وتعين أكبر عدد ممكن من ممثليها في المناصب العامة. كما هو الحال في ازدياد شهرة لاعبي كرة القدم، حيث تكتسب مهارات اللعب المتفوقة لدى الأفراد الهيمنة والاهتمام، فيذيع صيت كريستيانو رونالدو وليونيل ميسي في هذا المجال، إلا أنه لا يزال الفريق هو الكيان الأكثر أهمية في اللعبة، فالفريق هو الذي يفوز بالألقاب، ويحشد اللاعبين، ويحظى بدعم الجماهير.

٢. تزايد جمهور الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تطوراً كبيراً في حياة الأفراد على المستوى الاجتماعي والسياسي، وشكلت منصة للأفراد لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تشغل اهتمامهم بحرية وسرعة غير مسبوقة، وأدى التطور في مواقع التواصل الاجتماعي إلى خلق قنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية.

وألقت ثورة الاتصالات والمعلومات بظلالها على مؤسسات المشاركة السياسية وخاصة الأحزاب، فأنهت عدداً من المفاهيم الشائعة كهرمية الاتصال، وحارس البوابة، وأحادية مصدر الرسالة، واستحدثت عدداً من المفاهيم الاتصالية الجديدة كالوسائط الرقمية، والمجتمعات الافتراضية، والتشبيك الاجتماعي، والتي تدل في مجملها على مدى الوفرة والتنوع في قنوات الاتصال، الأمر الذي جعل من السياسة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئات دون أخرى أو مؤسسات سياسية بعينها.

وأصبح الأفراد غير عائبين بالانضمام للأحزاب السياسية للتعبير عن آرائهم أو تفضيلاتهم، فوجدوا في مواقع الشبكات الاجتماعية مثل Facebook أو Twitter أو Instagram فرصة بديلة وأسرع في التواصل مع الأحزاب وجماعات المصالح والتنظيمات السياسية دون الحاجة للعضوية الرسمية في الأحزاب وبعيداً عن القيود والالتزامات التنظيمية التي تفرضها لوائح تلك التنظيمات.

وفي ذات الوقت، وجدت الأحزاب السياسية في أدوات الاتصال الرقمية فرصة في جمع معلومات فورية وديناميكية حول تفضيلات ناخبيهم من خلال متابعة تعليقات المستخدمين على مواقع الشبكات الاجتماعية، واستفادت منها في تصميم برامجها واستراتيجياتها الانتخابية بما يتناسب مع الجمهور عبر الإنترنت. فبطبيعة الحال، تجبر المنافسة السياسية عادة الأحزاب على الاستجابة لتفضيلات الناخبين لاسيما إذا أدت المنافسة إلى تحولات في الرأي العام والتي من شأنها دفع الأحزاب بتغيير خطابها وسياساتها. فالأحزاب التي ترفض الاستماع إلى مطالب الناخبين قد تجد دعمها الانتخابي في طريقه للانهيار. ولذلك تسعى الأحزاب باستمرار للحصول على معلومات حول تفضيلات الناخبين من أجل تقييم ما إذا كان تواصلها مع الجمهور يسير على الطريق الصحيح من عدمه[٣١].

ففي السابق، كانت العضوية الحزبية بمثابة قناة نقل للمعلومات حول مطالب الناخبين إلى النخب الحزبية. وفي وقت لاحق، أصبحت استطلاعات الرأي والمسوحات الجماهيرية من أدوات جمع المعلومات حول تفضيلات الناخبين. ورغم أن كل هذه الأدوات لا تزال مفيدة، إلا أنها قد تكون مكلفة ومتحيزة وبطيئة. ومع ذلك، فقد أدى تطوير منصات الاتصال عبر الإنترنت إلى خلق طرق جديدة للحصول على معلومات حول تفضيلات الناخبين بأقل تكلفة وفي وقت زمني قصير. ولهذه المزايا استخدمت الأحزاب السياسية مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة القضايا التي يتحدث عنها المواطنون والتعرف من خلالها على تفضيلاتهم[٣٢].

ومع تطور مواقع التواصل الاجتماعي وما توفره من إمكانات فائقة في نشر الرسالة وإبداء الآراء وتغيير الحالة ونشر التغريدة والتفاعل مع الأحداث بشكل سريع وفي ذات اللحظة مما جعلها بالنسبة للأفراد فرصة في التعبئة والحشد والتأثير على السياسات فضلاً عن الشعور بالذات، وأدت هذه التطورات إلى تزايد جمهور الانترنت مقارنة بجمهور الأحزاب السياسية، مما جعل الأفراد يشعرون بقدرتهم على الحشد والتعبئة والقدرة على الوصول إلى الجمهور وأنهم ليسوا في حاجة ملحة للدعم الحزبي.

٣. الطموح السياسي والكفاءة الشخصية

يُمثل الطموح السياسي محدداً مهماً في دخول الأفراد للأحزاب السياسي لأنه يعكس الاهتمام السياسي لهؤلاء الأفراد، وهذا الأمر لا يرتبط بترشحهم الفعلي في الانتخابات مباشرة، وإنما يأخذ سلوك تدريجي قد يبدأ بالمشاركة في دورات تدريبية تنظمها الأحزاب، والتفاعل مع أنشطتها وحملاتها الدعاية، والانخراط في المواقع التنظيمية للحزب، وينتهي الأمر بترشيح الأحزاب لهؤلاء الطامحين على قوائمها في الانتخابات.

وفي هذا الصدد، تُشير نتائج البحوث الميدانية إلى أن الطموح السياسي لبعض الأشخاص لا يشمل الرغبة في دخول السياسة فحسب، بل يشمل أيضًا القدرة على القيام بذلك، حيث يقرر الشخص الانخراط في هذ المجال إذا كانت الفائدة المرجحة أكبر من التكلفة. وإن كان هذا المعيار يواجه صعوبة في القياس، فمن المستحيل تحديد التكاليف الكاملة للترشح للمناصب بأي طريقة دقيقة، مثل المبالغ التي يجب على المرشح جمعها، وعدد الساعات التي من المتوقع أن يقضيها المرشح في الحملة الانتخابية، ومبلغ الراتب الذي يتنازل عنه المرشح أثناء الترشح. وهناك عوامل أخرى، مثل الضغط الذي تضعه الحملة الانتخابية على عائلة المرشح، والنفور الشخصي والاتهامات التي قد تلحق به، فضلاً عن الملل الهائل من المؤتمرات والاجتماعات التي لا نهاية لها والتي يجب على المرشحين حضورها، وهي مؤشرات من الصعب قياسها كمياً لكن الذي يستطيع تحديدها ومعرفة التكلفة هو المرشح نفسه[٣٣].

يضاف لما سبق، مستوى الكفاءة السياسية للأفراد الطامحين، ومفهوم الكفاءة السياسية يعتمد على أسلوبين: الأول يركز على النتائج والجهود والذي يتضمن مهارات إعداد مشاريع قوانين في المجلس التشريعي والقدرة على التحدث في الجلسة التشريعية، وتنظيم زيارات ميدانية في الدائرة الانتخابية والتفاعل مع الجماهير وتقديم خدمات وتخصيص موارد مالية لدائرته الانتخابية، إضافة إلى امتلاك مهارة مراقبة أداء الجهاز التنفيذي للحكومة. والأسلوب الثاني يركز على المقاييس الفطرية لقدرة السياسيين على أداء عملهم على أكمل وجه، بحجة أن هذه القدرة الفطرية تترجم إلى نتائج أفضل بمجرد انتخابهم أو تعيينهم، وتتعدد طرق قياس الكفاءة الفطرية فمنها السمات الشخصية ودرجة النضج الاجتماعي، والطاقة النفسية، والاستقرار العاطفي، فعندما تتوافر هذه السمات يُزيد من فرص الأشخاص الطامحين للترقي عبر السلم السياسي[٣٤].

وعندما ينخفض الطموح وتتراجع الكفاءة الشخصية، فإنه يؤثر بالطبع على قرار دخول الأفراد مجال العمل السياسي، ويصبح قرار الدخول للمجال السياسي محدد من جانب النخب الحزبية، حيث يتحكم حراس البوابة في الأحزاب بتحديد دخول الأعضاء والمرشحين، ويزداد الأمر تعقيداً مع ضعف الموارد المالية للأحزاب، فتصبح الفرصة سانحة للنخب الحزبية في اختيار المرشحين المفضلين لديهم بغض النظر عن كفاءة الطامحين سياسياً، مما يجعل هؤلاء الطامحين أكثر عرضة للانسحاب من المجال السياسي. وبصفة عامة[٣٥]، أن قرار اختيار المرشحين عملية معقدة كما أن قادة الأحزاب وإن كانوا يتطلعون إلى تعظيم فرص الفوز عند اختيار المرشحين فقد تلعب الاعتبارات الأخرى دورًا أيضاً، فمثلاً قد يفضل قادة الأحزاب المرشحين من أبناء العائلات السياسية أو المرشحين الأكثر ولاءً كالذين يتمتعون بفترة أطول في الحزب، على أولئك الذين قد يحققون أداءً جيدًا في السياسة بمجرد توليهم مناصبهم أو إعادة ترشيح شاغلي المناصب وكبار أعضاء الحزب.

وهكذا، تتعدد عوامل تراجع العضوية الحزبية من جانب الأفراد سواء الراغبين في المشاركة لدوافع تتعلق بإيمانهم بأفكار الحزب وقياداته أو المتطلعين للترشح في الانتخابات على قوائم الحزب وتمثيل الناخبين والاستجابة لتفضيلاتهم.

ثانياً: محددات من جانب العرض

يركز هذا الجزء على مناقشة محددات تراجع العضوية الحزبية من جانب العرض والتي تتمثل في العجز الديمقراطي وتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الولاء الحزبي وظهور الحزبيين غير المخلصين، وتراجع الثقة في الأحزاب، وسلطوية صنع القرار وضعف قنوات التجنيد.

١. العجز الديمقراطي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في كتابه الشهير بعنوان "نهاية التاريخ" يجادل فرانسيس فوكوياما بأن المعارك الأيديولوجية الكبرى بين الكتلتين الشرقية والغربية قد انتهت، وأن العالم سيدخل مرحلة ما بعد الأيديولوجية. وإلى حد ما، كان هذا الطرح مقبولاً لدى قطاعات من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية نتيجة تحول العديد من الأنظمة الدكتاتورية إلى ديمقراطيات، ليس فقط في أوروبا الشرقية، بل وأيضا في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا، حيث اجتاحت موجة من التفاؤل في العالم أجمع، وبدا الأمر وكأنه انتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية[٣٦].

وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من موجة الديمقراطية، بدأ الحماس للتحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم يتلاشى، فمنذ انتخاب دونالد ترامب في عام ٢٠١٦، أصبح كتاب حنا أرندت "أصول الشمولية" من أكثر الكتب مبيعاً بشكل مفاجئ، والذي نُشر لأول مرة في عام ١٩٥١، ويركز على توصيف إنشاء الأنظمة غير الديمقراطية وخاصة البلشفية والنازية. وصدرت كتب حديثة تناقش تراجع الحالة الديمقراطية، وحملت هذه الكتب عناوين مثيرة للقلق مثل "كيف تموت الديمقراطيات" لستيفن ليفيتسكي ودانيال زيبلات عام ٢٠١٨، وكتاب "الطغيان" لتيموثي سنايدر عام ٢٠١٧، وكتاب "تراجع الليبرالية الغربية" لإيدوارد لوس عام ٢٠١٧، و"كيف تنتهي الديمقراطية" لديفيد رونسيمان الصادر عام ٢٠١٨[٣٧].

فبعد ما كان يُنظر إلى الديمقراطية على أنها "اللعبة الوحيدة" التي يتم ممارسها عبر الأحزاب السياسية والمنافسة الانتخابية، أصبحت الديمقراطية مهددة في العديد من المجتمعات بما فيها الديمقراطيات الراسخة، وبرزت العديد من مظاهرة التدهور الديمقراطي فتحول الوضع السياسي في الديمقراطيات الناشئة من سيئ إلى أسوأ، ففي فنزويلا عام ٢٠١٧، تظاهر آلاف المواطنين ضد حكومة مادورو، ووقعت اشتباكات عنيفة خلفت أكثر من ١٠٠ قتيل وآلاف الجرحى. ولم يختلف الأمر في الديمقراطيات الراسخة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، هاجم الرئيس دونالد ترامب المحاكم المستقلة ووسائل الإعلام وأصوات المعارضة بطريقة غير مسبوقة. واعتبر المراقبين السياسيين أن النظام السياسي الأمريكي لم يعد يُنظر إليه على أنه مثال ملهم لـ "الديمقراطية" لبقية دول العالم.

علاوة على ذلك، أشار النقاد من داخل الديمقراطيات إلى أن العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية هي علاقة سامة، فأدت الأسواق الحرة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ليس فقط في البلدان المتقدمة ولكن أيضا في البلدان النامية. وفي حين أن معظم الناس في الديمقراطيات لا يزالون يدعمون الديمقراطية من حيث المبدأ، إلا أنهم غير راضين عنها بشكل متزايد، فعلى صعيد الممارسة أصبحت الأحزاب السياسية غير قادرة على تلبية المطالب وتقديم سياسات بديلة وتحفيز الأعضاء على الانضمام لها[٣٨].

وهكذا، أدى العجز الديمقراطي وفشل الديمقراطية التمثيلية وتراجع الأوضاع الاقتصادية إلى خلق انحياز تكنوقراطي قوي. وكان هذا التحيز واضحاً بشكل خاص في البلدان الأوروبية الأشد تضرراً من أزمة اليورو، ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم بشكل عام ودول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص –التي تحتكم

للإجراءات الديمقراطية في اختيار نخبتها معتمدة بشكل رئيس على الأحزاب السياسية–، بدأت التفكير في الاعتماد على نخب فنية من خارج الأحزاب في محاولة لوضع حلول لأزماتها الاقتصادية مما جعل الأحزاب في الدول الأوروبية غير عابئة بالأعضاء التقليديين للحزب ولجأت إلى الخبراء في القضايا الفنية التي تكون فيها الكفاءة هي الشاغل الرئيسي، وتفويض هؤلاء الخبراء في اتخاذ قرارات في صنع السياسات بدل من أن تكون هذه السياسات نابعة من القيادات التقليدية للحزب[٣٩].

٢. ضعف الولاء الحزبي وبروز الأعضاء غير المخلصين

يظل أعضاء الحزب أصولًا قيمة للأحزاب السياسية حيث يقدمون العمل التطوعي والدعم المالي ويسهمون في عملية التعبئة والحشد، ويشكلون مجموعة من المرشحين المحتملين في المستقبل، ويعملون كسفراء للجمهور ويرمزون إلى دعم الحزب في المجتمع، ويزودون الحزب بقاعدة انتخابية ثابتة حتى وإن كانت صغيرة، فيُنظر إليهم على أنهم "مضاعفون للأصوات" فيجمعون الدعم الانتخابي من خلال اتصالاتهم الاجتماعية اليومية، ولأنهم كذلك فإنه يُفترض أنهم أعضاء وناخبون مخلصون يدعمون حزبهم في "الأوقات الجيدة والسيئة". فلا غرابة في أن يُنظر إلى العضوية الرسمية على أنها تفسير مهم للولاء الحزبي، لأنهم يدفعون رسومًا ويحصلون على بطاقة عضوية، وبالتالي لا يُتوقع من الأعضاء التصويت لصالح الحزب فحسب، بل أيضًا تشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوهم[٤٠].

ومع ذلك، تشير الدراسات الميدانية إلى أن الولاء الانتخابي لأعضاء الحزب لا ينبغي اعتباره أمراً مفروغاً منه، حيث أن شرائح من قواعد العضوية قد تصوت أحيانا لصالح حزب آخر. وقد يرجع ذلك إلى الاعتبارات الأيديولوجية وعدم الاستجابة للتفضيلات السياسية من قبل القيادات الحزبية. فإذا كان اختيار حزب معين من قبل الأفراد يتأثر في المقام الأول بالاعتبارات الأيديولوجية، حيث يصوت الناس عمومًا لصالح حزب ما لأن السياسات التي يقترحها تتوافق مع وجهات نظرهم وأولوياتهم الخاصة، وعلى الرغم من أنه يمكن للأعضاء أن يتوقعون أن تكون آراء أحزابهم متطابقة إلى حد كبير مع آرائهم، إلا أن هذا ليس هو الحال دائمًا بالضرورة. فأحياناً يؤدي تقسيم العديد من الأحزاب بشكل غير رسمي لفصائل إلى قيام الأعضاء بتعزيز تفضيلات سياسية تختلف عن تلك الخاصة بالحزب. فأعضاء الحزب غير الراضين لديهم خيار إما البقاء موالين للحزب على الرغم من الاختلاف أو رفع أصواتهم لمحاولة تغييرها، أو ترك الحزب تمامًا. وبما أن الحوافز الأيديولوجية هي مجرد سبب واحد للانضمام

إلى الأحزاب، فقد تكون أيضاً سبباً في الخروج من الحزب. فعندما يكون التناقض الأيديولوجي (أو المسافة) بين عضو الحزب وحزبه كبيرًا، فقد يتم دفع ذلك العضو للتصويت لحزب آخر. أي أنه كلما زادت المسافة الأيديولوجية بين عضو الحزب وحزبه، زاد احتمال تراجع الولاء، وعندما يتراجع الولاء للحزب لا يصبح سلوك العضو فاعلاً في تشجيع الأخرين للانضمام للحزب[٤١].

يضاف لما سبق، أنه قد يكون تراجع الولاء الحزبي بسبب عدم الرضا عن التفضيلات السياسية لزعيم الحزب أو نتيجة الأداء السلبي لقادة الحزب، فعندما يرى الأعضاء أن زعيمًا جديدًا يغير اتجاه الحزب بشكل كبير يختلف مع تطلعاتهم تزيد من احتمالية عدم الولاء. وإن كانت تتأثر تقييمات الأعضاء للقيادة الحزبية بالنظام الانتخابي، فتشير الأبحاث إلى أن درجة تأثير تقييم القيادات موجودة في جميع الأنظمة، لكنها تكون أكثر صراحة في نظم الانتخابات التي تعتمد على النظام الأغلبي أكثر منها في النظام النسبي، لأن النظام الأغلبي يميل إلى التركيز بشكل أكبر على الممثلين الأفراد، في حين أن أنظمة التمثيل النسبي تعزز الأحزاب[٤٢].

وقد يكون تراجع الولاء الحزبي لاعتبارًا استراتيجية من وجهة نظر العضو، فعلى الرغم من أن الأعضاء عادة ما يدلون بأصواتهم للحزب الذي يفضلونه، إلا أن التصويت الصادق ليس هو الخيار الوحيد. فيمكن للأعضاء الإدلاء بأصواتهم بشكل استراتيجي أو تكتيكي لحزب يتمتع بفرصة أفضل ليكون محوريًا ومؤثرًا، وقد يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أن حزبهم المفضل لن يحصل على أي مقاعد أو لأنهم يهدفون إلى جلب أغلبية حكومية معينة إلى السلطة يعتقدون أنها تستجيب لتفضيلاتهم.

وبغض النظر عن تعدد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الولاء الحزبي فالمحصلة هي أن الأعضاء الرسميين يصبحون أقل قدرة في عملية الحشد والتعبئة لصالح حزبهم أو حتى أن يكونوا سفراء للحزب أو يحشدون الأشخاص المؤيدين للحزب لأن يصبحوا أعضاء في المستقبل ويحذوا حذوهم مما يؤثر على حجم العضوية الحزبية.

٣. ضعف الثقة في الأحزاب

يشير مفهوم الثقة في الأحزاب إلى تقييم المواطنين للأحزاب وفقاً لمعتقداتهم الثقافية والاجتماعية وعما إذا كانت هذه المعتقدات تحمل نفس قيم هؤلاء المواطنين من عدمه. وكلما ارتفعت درجة الثقة في الأحزاب كلما زاد

التأييد لها، وعلى العكس، كلما انخفضت درجة الثقة في الأحزاب كلما تراجع معدل التأييد لها فضلاً عما يترتب عليها من ضعف مشاركة المواطنين وضعف شرعية السياسيين وقادة الأحزاب وعزوف المواطنين عنها.

وفي دراستها حول "عوامل بناء الثقة السياسية في الأحزاب" استعرضت الباحثة وفاء داود نتائج العديد من الدراسات الميدانية من المسح الأوروبي حول حالة الثقة في الأحزاب، وأشارت إلى تراجعها في نظم الديمقراطيات الناشئة ففي دول أوروبا الشرقية، استقرت نسبة الثقة في دولة لاتفيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢) عند ٦٪، يليها جمهورية التشيك حيث سجلت ٨٪ عام ٢٠١٢، وبلغت درجة الثقة في سلوفاكيا ١٩٪ عام ٢٠١٠، بينما بلغت في كل من بولندا والمجر ١٨٪ عام ٢٠١٢. وفي دول أمريكا اللاتينية، بلغت نسبة الذين يثقون في الأحزاب عام ٢٠٠٨ ما بين ٨ إلى ٣٢٪، فبلغت في الأرجنتين ٧.٣٪، وفي بيرو ٨٪، وفي فنزويلا ٢٠٪، وفي المكسيك ٢٤.٦٪، وفي شيلي ٢٧.٧٪، وفي البرازيل ٣٢.٥٪[٤٣].

ومع تزايد مظاهر عجز الأحزاب في كسب ثقة المواطنين أدى إلى تراجع حجم التأييد وعدم قدرتها على تحفيز المواطنين في الانضمام لها، مما انعكس على تراجع العضوية الحزبية سواء في نظم الديمقراطيات الناشئة أو الراسخة. وتشير البحوث أنه منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت الغالبية العظمى من الديمقراطيات الأوروبية مزيدًا من الانخفاض في مستويات عضويتها.

ففي دراسة مشتركة لكل من فان وماير وتوماس أجروا مقارنة لعضوية الأحزاب منذ فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى فترة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي تضمنت بيانات عضوية الأحزاب في ٢٧ دولة أوروبية بما فيها الدول الأحدث عهداً بالديمقراطية في جنوب وشرق أوروبا، كشفت عن تراجع عضوية الأحزاب بشكل كبير. ففي الديمقراطيات الراسخة كان الانخفاض في العضوية مذهل للغاية، حيث انخفضت العضوية في المملكة المتحدة البريطانية إلى ٦٨٪ وفي فرنسا إلى ٥٣٪ من العضوية المسجلة، كما تراجعت العضوية في الدول الاسكندنافية وخاصة النرويج والسويد ما يزيد على ٦٠٪ ونحو ٥٠٪ على التوالي، وفي إيطاليا انخفضت العضوية لأكثر من ٣٠٪، وفي ألمانيا ٢٧٪. وفي الديمقراطيات الجديدة انخفضت العضوية بشكل كبير خاصة في سلوفاكيا وجمهورية التشيك إلى ٥٠٪ و٤٠٪ على التوالي[٤٤].

وهكذا، فضعف الثقة السياسية في الأحزاب ونخبتها تتجلى مظاهره بشكل واضح في تراجع العضوية الحزبية وفي انخفاض معدلات المشاركة في الانتخابات، والتي من شأنها التأثير على بيئة النظام الحزبي ومن مظاهر ذلك بروز الانشقاقات الحزبية والتفتت الحزبي واستقطاب المرشحين ذوي الخبرة بين الأحزاب دون النظر إلى تمثيل مطالب الأعضاء والاستجابة لتفضيلاتهم.

٤. سلطوية صنع القرار وضعف قنوات التجنيد

يُحدد النظام الأساسي للحزب – باعتباره الدستور أو الوثيقة الحاكمة لهيكله التنظيمي– نمط توزيع السلطة من حيث اختصاصات وأدوار ومهام التنظيمات المختلفة على المستويين الوطني والمحلي، وتأتى أهمية ذلك في توزيع السلطة بين المستويات التنظيمية المختلفة على نحو يمنعها من التركز في يد رئيس الحزب أو مجموعة من القيادات المسيطرة على المستوى التنظيمي الأعلى.

فالحزب الأكثر ديمقراطية، هو الذي يُتيح اختصاصات لمستوياته التنظيمية المختلفة، ويحد من تركز السلطة في المستوى القيادي، وعلى العكس، فالأحزاب غير الديمقراطية تقل أو تكاد تنعدم فيها عملية توزيع السلطة والاختصاصات، حيث تحتكرها القيادات، وتظهر آثارها السلبية عند سعي تلك القيادات إلى تحديد الخط السياسي للحزب أو تمرير بعض القرارات التي تعترض عليها الفصائل أو المستويات التنظيمية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى انقسامات داخلية، كما تعزز من الصراعات المتعلقة بالنفوذ والقوة، وقد يكون هذا النوع من الصراع هو الغالب على أية خلافات أخرى، لاسيما عندما تسعى إحدى الفصائل المتصارعة إلى تدعيم نفوذها على حساب الفصيل الآخر، ويصبح الصراع شاملاً عندما يتم استقطاب معظم الفصائل الحزبية. وهكذا، كلما زادت درجة تركز عملية صنع القرار وهيمنة المستويات العليا عليها كلما أضعف من درجة التماسك الحزبي وأدى إلى زيادة الاستقطاب بين الأعضاء واحتمالية انشقاقهم من الحزب[٤٥].

كما يُعد تجنيد النخبة الحزبية مقياسًا مهمًا في مجال التعرف على درجة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ويُعد أيضًا مؤشرًا لقياس مدى انفتاح النخبة الحزبية ومدى إتاحتها الفرصة لضم أعضاء جدد، كما تضمن استمرار البناء التنظيمي، ومنع الشللية للسيطرة على مقدرات الحزب. ومن ثم فإن قدرة الأحزاب على تجنيد الأعضاء من خلال انتخابات دورية تنافسية لاختيار القيادات الداخلية على نحو يعكس مشاركة قواعده ويتيح

الفرصة لتجنيد الأعضاء القادرين على شغل المناصب السياسية وتحقيق ذلك بنجاح، فمن شأنه أن يؤدي إلى تطوير نشاطه، وتدعم من مؤسسية الحزب وتماسكه، حيث يرى صمويل هنتنجتون أن نجاح الحزب في استبدال مجموعة من القيادات بأخرى يعكس قوة مستواه المؤسساتي. فالتنظيم الذي تنتقل فيه القيادة من جيل إلى آخر بشكلٍ هادئ وسلمى ووفق القواعد المحددة يكون ذا درجة عالية من التماسك مقارنة بالمنظمات التي يحدث فيها الانتقال بصورة عنيفة ودموية[٤٦].

وعلى الرغم من توجه عدد من الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة ودول العالم الثالث نحو إجراء إصلاحات بهدف تعزيز الديمقراطية الداخلية، إلا أن قادة الأحزاب تجاوزوا المبادئ التي تنظم عملية الإصلاح، بهدف الهيمنة على الحزب أو إزاحة آخرين من مواقعهم، مما أضعف من التماسك الداخلي. وفيما يتعلق بتوجهها نحو الأخذ بأسلوب الانتخاب في إطار عملية الإصلاح، فتشير التجارب إلى إجراء انتخابات لا تتسم بالمصداقية، ويشوبها فساد وترهيب ورشوة وتهديد وعنف في بعض الحالات، إضافة إلى استمرار قيادات الأحزاب من الجيل المؤسس، وهو ما يخلق صراعات نتيجة الطبيعة غير الديمقراطية في تجنيد نخبتها، حيث يترتب عليها انقسامات تنتهي بانشقاق عدد من أعضائها وقياداتها[٤٧]. ومن شأن هذا جعل الأحزاب كيانات غير مرغوب في الانضمام لها.

خاتمة

تؤكد الدراسة أن أزمة عضوية داخل الأحزاب السياسية تتمثل في تراجعها من ناحية الانضمام لها وانخفاضها في الأحزاب القائمة، وكشفت البحوث الميدانية حقيقة هذه الأزمة على الرغم من الجهود التي تبذل في هذا الصدد من جانب الأحزاب وأيضاً من جانب الخبراء المهتمين بالتنظيمات الحزبية والذين يحرصون على وضع حوافز لتشجيع الأفراد للانضمام للأحزاب.

فثمة اتجاه عام بأن عضوية الأحزاب آخذة في الانخفاض، وأن الباحثين يتفقون على أن تزايد احترافية الحملات السياسية، والاعتماد على الأموال، والهيمنة الإعلامية، في جميع الأنظمة السياسية أدى إلى انخفاض أعداد الأعضاء في الأحزاب، وإن كان ذلك لم يؤثر بشكل كبير على النشاط السياسي فتتزايد المشاركة السياسية بصور وأشكال مختلفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات والتطبيقات المختلفة التي تتيحها شبكة الإنترنت. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة أن التطورات التكنولوجية وما أفرزته من تطبيقات في مجال شبكات

التواصل الاجتماعي قد أثر على رغبة الأفراد في الانضمام للأحزاب بشكل رسمي، وهو ما يؤكد وجود علاقة إيجابية بين تنوع وسائل التواصل الاجتماعي وتعدد أدوات التعبير عن الآراء وبين تراجع قدرة الأحزاب في تجنيد وجذب أعضاء جدد.

وخلاصة القول، أنه مع استمرار التطور التكنولوجي وتأثيره في المجال السياسي والاجتماعي، وتوجه الأحزاب السياسية لتجارب وممارسات تشاركية جديدة، يمكن أن يتطور شكل العضوية في المستقبل. فيظل المنطق هو أنه بمرور الوقت ستعيد الأحزاب تحديد معالم العضوية وبنائها، فضلاً عن العمل على الحفاظ على تدفقات مواردها واستمرارها كأداة رئيسة في العملية والممارسة الديمقراطية.

فعند التفكير في إحياء التنظيم الحزبي ومعالجة تراجع العضوية الحزبية، يصبح من الأهمية تقديم أشكال جديدة من الانتساب للحزب بخلاف العضوية التقليدية، مثل "العضوية السيبرانية" و"العضوية المتابعة" وغيرها من الأشكال الجديدة التي تناسب التطورات التكنولوجية، وإن كانت تشير كل فئة من العضويات المشار إليها إلى مستوى مختلف من الالتزام، لأن هذا النهج يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات لإنجاحه. وإن هذه الأشكال من العضوية تتناسب مع حالة التطور الحزبي ومع بروز الأحزاب المستهدفة للجميع "catch–all' party" التي تحاول جذب أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات المتنوعة من أجل الفوز في الانتخابات.

وهكذا، لا يزال موضوع العضوية محل دراسة وربما تدفع ثورة الاتصالات والمعلومات ووسائل الاتصال الحديثة إلى تطور شكل العضوية لاسيما مع ظهور الأحزاب السيبرانية لتتضمن معاني جديدة فقد تصبح المشاركة الافتراضية في أنشطة الحزب شكلاً من أشكال العضوية الحزبية. فيصبح من الأهمية أن تتكيف الأحزاب مع التطورات التي يشهدها القرن الحادي والعشرين في أسلوب تنمية العضوية الحزبية.

الهوامش

[1] - see: Poguntke T, Political parties and other organizations. In: Katz RS, Crotty WJ (eds) Handbook of party politics. (London: Sage, 2006) pp. 396–40, Van Biezen I, Peter Mair, and Thomas Poguntke. "Going, Going, Gone? Party Membership in the 21st Century", European Journal of Political Research, Vol 51, No. 1 (January: 2012), Pp 24-56.

[2] - see: Gauja A, "The construction of party membership". European Journal of Political Research, Volume54, Issue2, (May: 2015), PP. 232-248. Heidar K, Party membership and participation. In: Katz, Richard S., Crotty, William J. (eds) Handbook of Party Politics. (London: Sage, 2006), pp. 301–315.

[3] - Gulzar S, "Who Enters Politics and Why?" Annual Review of Political Science, (January: 2021) Vol. 24, No.1, Pp 253-275.

[4]- Heidar K, "Party Membership and Participation", Op.cit, Pp 306-308.

[5]- Polettia M, Paul Webbband Tim Bale, "Why do only some people who support parties actually join them? Evidence from Britain", East European Politics, Vol. 42, No. 1, (2019), Pp 156–172.

[6]- Weber R, "Why do young people join parties? The influence of individual resources on motivation", Party Politics, Vol 26, No 4, (July: 2020) Pp 496–509.

[7]- Rehmert J, "Party membership, pre-parliamentary socialization and party cohesion", Party Politics, Vol 28, No 6, (November: 2022), Pp 1081–1093.

[8]- Romeijn J, "Do political parties listen to the(ir) public? Public opinion–party linkage on specific policy issue", Party Politics, vol 26, No 4, (July: 2020), Pp 426–436.

[9]- Lisi M and João Cancela, "Types of party members and their implications: Results from a survey of Portuguese party members", **Party Politics**, Vol 25, No 3, (May: 2019), Pp. 390–400.

[10]- Michels R, Political Parties; A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. (New York: Free Press, 1968), Pp 22-26.

[11]- Duverger M, Les Partis Politiques. (Paris: Colin, 1981), Pp 201, 216.

[12]- Scarrow S, Political parties and democracy in theoretical and practical perspectives: Implementing intra-party democracy. National Democratic institute for international Affairs, 2005.

[13] - Van Biezen I, Peter Mair, and Thomas Poguntke. "Going, Going, Gone? Party Membership in the 21st Century, Op.cit, Pp 28-36.

[14]- Heidar K, "Party membership and participation", Op.cit, Pp 311-312.

[15]- Gibson R, "Party change, social media and the rise of 'citizen-initiated'campaigning." Party politics, Vol 21, No. 2 (March: 2015), Pp 183-197.

[16] - Van Biezen I, Peter Mair, and Thomas Poguntke. "Going, Going, Gone? Party Membership in the 21st Century, Op.cit, P 38.

[17]- Orr G, "Private association and public brand: The dualistic conception of political parties in the common law world", Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol. 17, No. 3, (March: 2014), Pp 332–349.

[18]- Gauja A, Political parties and elections: Legislating for representative democracy (Farnham: Ashgate, 2010), Pp 145-146.

[19]- Kosiara-Pedersen K, Susan Scarrow, and Emilie Van Haute, "Variations in Party Affiliation: Does Form Shape Content", In ECPR Joint Sessions of Workshops, Salamanca, April, 2014, pp. 10-15.

[20]- Katz R and Peter Mair, "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party", Party Politics, Vol, 1, No. 1, (Jan: 1995), Pp 5–28.

[21]- Melucci A, "Getting involved: identity and mobilization in social movements", International social movement research, Vol. 1, No. 26, (1988), Pp 329-348.

[22]- Scarrow S, Beyond party members: Changing approaches to partisan mobilization (Oxford University Press, 2014), Pp 130-142.

[23]- Hain P, The future party. (London: Catalyst, 2004), Pp 33, 39, 44.

[24]- Gauja A, "The construction of party membership", European Journal of Political Research, **Op.Cit**, Pp. 241-242.

[25]- See: Patrick Seyd and Paul Whiteley, Labour's grassroots: The politics of party membership. (Oxford: Clarendon Press, 1992).

[26]- Gauja A, "The construction of party membership", Op.Cit, PP. 239.

[27]- Faucher F, "New forms of political participation. Changing demands or changing opportunities to participate in political parties?", Comparative European Politics, Vol, 13 (2015), 405-429.

[28] - Friedman A and Chen Friedberg, Personalized politics and weakened parties—an axiom? Evidence from the Israeli case, Party Politics, Vol. 27, No. 2, (March: 2021), Pp 258-268.

[٢٩]- علىّ الدين هلال، "كيف نفهم ازدياد دور الأفراد في النظم الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، عدد ٧٠ أبريل ٢٠١٨، ص ص ٢٤-٣٠.

[٣٠]- علىّ الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

[31]- Ennser-Jedenastik L, "Christina Gahn, Anita Bodlos and Martin Haselmayer, "Does social media enhance party responsiveness? How user engagement shapes parties' issue attention on Facebook", Party Politics, Vol. 28, No. 3, (May: 2022), Pp 468-481.

[32]- Cardenal A, "Why mobilize support online? The paradox of party behaviour online?" Party Politics, Vol. 19, No. 1, (January: 2013), Pp 83-103.

[33]- Gulzar S, Who Enters Politics and Why? Annual Review of Political Science, Op.Cit, Pp 256-257.

[34] - Lasswell H, "Psychopathology and politics", The Journal of Nervous and Mental Disease, Vol. 74, No. 5 (November: 1931), Pp 676- 682.

[35]- Gulzar S, "Who Enters Politics and Why?" Annual Review of Political Science, Op.Cit, Pp 258-260.

[36]- Francis Fukuyama F, The End of History and the Last Man (England: Penguin Books, 2012)

[37]- Levitsky S, Daniel Ziblatt, How Democracies Die (Crown, 2018), Timothy Snyder, On Tyranny: Twenty Lessons from the Twentieth Century (Crown: 1st edition, 2017), Edward Luce, The Retreat of Western Liberalism (Atlantic Monthly Press: First Edition, 2017), David Runciman, How Democracy Ends (Basic Books, 2018)

[38]- Norris P, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited (Cambridge University Press, 2011),

[39]- Sánchez-Cuenca I, "From a Deficit of Democracy to a Technocratic Order: The Postcrisis Debate on Europe", Annual Review of Political Science, Vol. 20, No.1, (May: 2017), Pp 351-369.

[40]- De Vet B, Monica Poletti and Bram Wauters, "The party (un)faithful: Explaining party members' defecting voting behaviour in different contexts (Belgium and Britain)", Party Politics, Vol. 25, No. 5, (September: 2019), Pp 690-700.

[41]- Polk J and Ann-Kristin Kölln, "Electoral infidelity: Why party members cast defecting votes", European Journal of Political Research, Vol. 57, No. 2, (May: 2018), Pp 539-560.

[42]- Bélanger É and Bonnie M. Meguid, "Issue salience, issue ownership, and issue-based vote choice", Electoral studies, Vol. 27, No. 3 (September: 2008), Pp 477-491.

[٤٣] - وفاء على على داود، عوامل بناء الثقة في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ١٦٢-١٦٤.

44- Van Biezen I, Peter Mair and Thomas Poguntke. "Going, Going,…… Gone? Party Membership in the 21st Century." Op.Cit, Pp 48-50.

[٤٥] - حازم عمر، مفهوم الانشقاقات الحزبية: مع دراسة حالة نماذج من الأحزاب المصرية ١٩٧٧-٢٠١٠، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٥١.

[46]- Huntington S, Political Order in Changing Society, (New Haven and London, Yale University Press, 1973), Pp 21-22.

[٤٧]- حازم عمر، مفهوم الانشقاقات الحزبية: مع دراسة حالة نماذج من الأحزاب المصرية ١٩٧٧-٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.